فكذا هذا لا العلة كحذف الالف الكاف بمعنى المثل
وقع صفة لعلة والا فالتخفيف علة للحذف
او التقدير لا العلة اخرى بحذف الصفة تامل
بمعنى اي حكما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة لفظا واما معنى فكلاهما
لانها محكية على ما كانت عليه فيجب ان يبقى بحالها
ولا يعرب اذ لو اعربت لتغيرت لفظا ولو تغير لفظا
لما فهم معناها الاصلي منها على ما فبطل فائدة
التسمية لكثرته اي اشترط كونه على الكثرة
وتناسب الكثرة التخفيف فلا استثقال
لا يعني ان خروج نحو يد ودم عن اقل الاصول
انما هو بالاعلال وذلك جائز دون التخفيف
هذا فعليها زيادتان للتانيث فيه انه قد صرح
الشارح في بحث التانيث ان علامة التانيث
في فعلاء هي الهمزة والالف زيدت لمد الصوت
فليستا زائدتين لمعنى قوله وهذا اي كونها فعلاء
ومسلمان ومسلمون لا الاخفش فان الالف
والنون في مسلمان والواو والنون في مسلمون لم
يزاد للمعنى بل زيدت الالف والواو لمعنى التثنية
والجمع والنون للعوض فبينهما اي بين الاسم
الاخير وتاء التانيث والفيه كونهما زائد
تمام الاسم الاخر كبعلبك الزائد في كونها كحكم على
حدة صارت بمنزلة الجزء قوله على الاول

قوله او موجود في اخره والاولى ان يقول لحذف
اخر لانه ليس محذوفا بل هو موجود وانما قلنا
والاولى لانه يمكن ان يحمل الاخر على الاخر الحقيقي
... مذهب البعض ... الشارح اليه
دليل على الاستثقال ... عليها ... النفي ... للاعلال
ولكن ان يجاب ... النون في التثنية ... فيهما ... مذهب البعض ... واختار الشارح

اي بعد الواو قوله ونظيره اي نظير يا ابنم تيم عدي على
مذهب المبرد قوله او على الاتباع عطف على قوله
لاضافته وعلى هذا ينبغي ان يراد بالنصب الفتح تامل
قوله لكونها اي اليا قوله ونحو اسكانها عطف على
قوله لو الاصل فيها الفتح قوله لكونه اخف اي لكون
يا غلام اخف من يا غلامي او لكون الحذف اخف
من الاثبات قوله لكون الالف اخف تعليل لقلب
اليا الفا قوله لبيان الالف اي في يا غلاماه قوله
لو للفصل اي في الكل او فيه لمنع الخلو بالنسبة الى
الصور كلها ولمنع الجمع ايضا بالنسبة الى بعض
تامل تدر قوله وقد جاء اي على الشذوذ قوله ويا غلام
عطف على يا غلامه قوله اجراء مفعول مطلق لفعل
محذوف اي اجري اجراء الظاهر او يجوز ان يكون مفعولا
له لعدم اتحاد الفاعل قوله وهذا الاجراء بمجرى المفرد
قوله بقلب اليا تاء التانيث الخ حاصله ان اليا
قلبت تاء التانيث ثم جعلت عوضا عن اليا والدليل
على كونها للتانيث صيرورتها هاء في الوقف
اذ لو كانت عوضا عن اليا لم تقلب هاء في
الوقف كتاء بنت واخت عن الواو واما
الدليل على جعلها عوضا عن اليا فهو عدم جواز
الجمع بينهما قوله ان التاء للتانيث يعني ليست عوضا
مقدرة بعدها اليا
عن اليا بل اليا
وثنا لهما اي الطول قوله
اذا جرا اي مجرى المركب اي
كما ان المركب مثل
بعلبك مفتوح الاخر

هكذا

[illegible]

٣٦

الا مفرداً الا ان يعمم الحكم قوله لكثرة دورانه لا يخفى
ان كثرة الدوران والاستعمال لا يوجب التقل قوله
وكذا لكثرة نداء الاعلام قوله وكثرة نداء عطف
على بناء المنادى قوله وتحصيل الغرض بالنصب
عطف على كراهة مفعول له لقبل يا ايها الرجل قوله وهو اى المنادى لرفعه
وانه اى لفظها قوله تنبيها على ان ذلك لان حرف
التنبيه انما يقدم على المنبه به ولا يتاخر عنه قوله
من يا ايها يا ايها الموصوف لبيان الموصولة لا يلحقها
هاء التنبيه قوله او للفصل او لمنع الخلو قوله خلافاً
للمازني والزجاج اى فانهما اجازا نصبه قياساً على
صفة المنادى غير المبهم قوله وتوابع المرفوع الخ
اى بخلاف توابع المنصوب والمجرور نحو ان زيداً
قائم وعمرو ويعجبني ضرب زيد عمرو وبنهيين
في نحو غوراً غائر او غيره مما يتبع المعرب لفظاً
ومحلاً لان المتبوع فيه غير مرفوع قوله اذ الاصل
الخ حاصله انه ليس للتعريف المحض فيجوز دخول
يا عليه قوله ومن ثم اى بسبب لزومها كالعوض
عن الهمزة التي هي حرف اصلي يقطع في النداء
وينقطع في غير النداء وان كانت عوضاً عنها
لانها لم تخلع بمعنى التعريف راساً العدم
تعريف آخر يستغنى به عنها كما في النداء قوله
والمضاف اليه اى النصب لاضافته الى
قوله وهذا اى بين المضاف
والاتباع بعده نحو المذكور قوله

ويمكن ان يقال
ان الحشو ما لابد
للتخصيص الا انها لو حد
لاختصوه لفظاً بها بل

[illegible]

بالمضاف الى ياء المتكلم قوله في المشتمع اى
اذا حذف حرف النداء نحو مررت برجل احمر تقديره
يا احمر وكذا بتثنيته بالمضاف الى ياء المتكلم اذا قلبت
الياء الفا وحذفت الكفه بالفتحة قوله كما
يبنى اى بنى انه بنى لمشابهته كاف الخطاب قوله
لكونهما اى لكون لام الجر وللضم تعليل لكون لام الجر
مفتوحة قوله للضم قوله وكذا في المعطوف اى كذا بكسر
اللام في المعطوف لو لم يعد حرف النداء واما اذا
اعيد فيفتح فيها اللام ايضا قوله وغيره الى المبنى
على غير الفتح وهو المبنى على ما يرفع به قوله اذا كان
علما ذكل لانه اذا لم يكونا علما للشخص واحد يتم
معنى الاول بدون انضمام الثاني فلا يصدق عليه
تعريف شبه المضاف المذكور قوله او نكرة
عطف على مضاف ويعلم منه ان المشبه بالمضاف
ايضا معرفة قوله بغلبة الاستعمال اى او سمى
مع اللام وما عدا القسمين المذكورين من الاعلام
لا يدخله اللام اصلا فاقسام الاعلام بالنسبة
الى اللام ثلثة اما واجب الدخول او جائزه او ممتنع
قوله اى حين امكان دخول حرف النداء العلم
ان في الاتيان بمثال البدل والعطف هنا نظرا
لان الكلام في توابع المبنى المضاف غير البدل
والمعطوف ...

[illegible]

الفاعل لا يتقدم على الفعل ولا يلتبس ما هو مقدم
لفظا وليس بمقدم تقديرا والفصل بين ما
والفعل في المثال الاخير ولان الخبر اذا كان فعلا
للمبتدا ولا يجوز تقديمه فبطريق اولى ان لا يتقدم
معموله عليه في الاول بخلاف ما لو كان الخبر
مبتدا محذوفا اي ذلك التقدير في الامثلة المذكورة
بخلاف كونه صلة الحرف الخ فيهما اي في الامثلة
المذكورة فيما نحن فيه اي في المفعول الذي تضمن
الاستفهام الخ او اضيف عطف على تضمن
وضمير اليه عائد الى اما في ما تضمن تقديره انت
ترى لهما فالدليل على هذا التقدير انه لما اثبت
بعد النفي وقد يصح بعد الاثبات علم ان المراد
الفعل المنفي او لا وهو تركيب وهذا اي كون
خبرا مفعولا به والفراء على انه اي والفراء
ينصبه على انه الخ او مثله اي من حروف النداء
الباقية على انه اي يا او مثله على ما هو من
اسمين بيان للمشبه به او بهما اي بدخول
حرف النداء ونوع الخطاب جميعا فيما
كان موحدا خبر مبتدا محذوف اي كون التعريف
بهما على راي او بالعلمية على آخر ثابت فيما كان موحدا
علما قبله وعلى المذهب الاخير فالبناء لغرض الانشاء
من مثل معنى التعريف فلا يلزم اجتماع التعريفين
قوله واللازم كهذا الخ
الاصل في البناء
اللازم في السكون

الفعل

موجود الثمر ووقوع شيء آخر عليه والعالم لم يكن
موجودا حين الخلق وهو أي القاعدة والتذكير
باعتبار الخبر قوله الموجود اللازم للوقت قرينة تلي
تدل على أن المقدم مفعول به فيعمل فيما قبله مستقلا
أي لا بالمشابهة بخلاف غير الفعل من العوامل
فإنه إنما يعمل فيما قبله بالمشابهة لا مستقلا ولو
أجري هذا الكلام على ظاهره يكون مخالفا لما
في كتب النحو من أن المفعول به قد يتقدم على غير
الفعل من العوامل أيضا ولما سيصرح به الشارح
أيضا في بحث اسم الفاعل من أنه يعمل عمل فعله
مقدما ومؤخرا نحو زيدا ضارب عمرو ومثال
لما وجد فيه قرينة لفظية إعرابية والكمثرى
أكل موسى مثال القرينة المعنوية ومثل غلام
إلخ مثال القرينة المعنوية المأخوذة من غير
الفاعل والمفعول التي هو تقدير الكلام
إذ هو في تقدير إلخ تعليل لوجود القرينة للمثال
المذكور وإشارة إلى أنها معنوية ومثل ما
أراد إلخ أيضا مثال للقرينة المعنوية التي هو التقدير
المذكور مطلقا أي عند البصريين والكوفيين
جميعا عند البصريين وأما الكوفيون فمنعوا
الاشتغال لأن المفسر ثلاثة منها هو الفاعل ولا
يجوز أن يتقدم المفعول المقدم على الفعل لأن

للفاعل

عبد حقق كتاب راح ٣٠

المطلق كون ذلك العبادة حقا صادقا فحقق انه
ليس بمنزلة تكرير الجملة وغير الجملة قوله ودالا عليه
اى على الفعل المحذوف عطف على قوله تما ولا يخفى ان
الدال على الفعل انما هو نفس المصدر المثنى
دون ما فيه من معنى التكثير قوله ومالها افعال
تفسير وبيان لقوله غير متصرفة وفيه ان يقال
لبيك بالمكان اى اقام به ولزمه قوله من لفظ
لبيك اى من جملة المضاف والمضاف اليه ولا يخفى
ما فيه قوله وهذا اى كون لبيك مثنى قوله انه اى
لبيك قوله من والمراد من الوقوع اى من وقوع له
الفعل واللام للعهد قوله تعلقه اى الفعل قوله
لا يعقل اى الفعل ولا يخفى انه ح ينتقض التعريف
بالفاعل لانه ايضا مما تعلق به فعل الفاعل
ولا يعقل الا به قوله ولذلك اى ولاجل ان المراد
من الوقوع التعلق المذكور وفيه انه لو كان
المراد بالوقوع معناه اللغوى لم يكن المفعول به
ايضا الا للمتعدى فلا وجه لتخصيصه بكون
المراد من الوقوع ما ذكرنا تامل قوله ولم اضرب
عمرا فانه لو كان المراد من الوقوع معناه اللغوى
لخرج عمرا عن كونه مفعولا به اذ لم يقع عليه فعل
الفاعل قوله وخلق الله العالم فلو كان المراد من
الوقوع المعنى اللغوى لخرج العالم عن
كونه مفعولا به لانتفاء الوقوع كون
الشئ الموقع عليه

يبقى العموم فلو قدرت ضربا في غير حال قيامه
لم يكن متناقضا فلا يستفاد منه معنى قولك
ما ضربت زيدا الا قائما فاستقلت الجملة به
اى بالمصدر وفاعله كاقائم الزيدان يعنى انه
مبتدا بلا خبر فاعله ساد مسد خبره كاقائم
الزيدان وفيه انه لا يتناوله تعريف المبتدا على
ما عرفت تقديره كل رجل وضيعته مقرونان
يرد عليه ان المحذوف خبر المبتدا فلا يسد
المبتدا الثاني مسده اذ المبتدا لا يسد مسد
الخبر والجواب ان المبتدا الثاني يسد مسد الخبر
المحذوف من حيث هو خبر الاول لا من حيث هو
خبر والممنوع هذا دون ذاك وقيل كل الخ
اى وقيل تقديره كل رجل مقرون الخ فعلى هذا
يكون وضيعته ظرفا للخبر المحذوف ولما لم ينصب
الضيعة وان كان الواو بمعنى مع على هذا القول
وقول الكوفيين اذ لابد للانتصاب من فعل
او معناه وكلاهما منتف هنا واما المقارنة
المفهومة من الواو فلا اعتداد به لان الشرط
ان يكون ذلك الفعل غير ما يفهم من الواو
الدالة المقسم به عليه ذلك لانه لا يستعمل الا
مع القسم فيدل على القسم
كلما كان ذكره اى ذكر المقسم به وحده يدل
ولو ا

على

ما النسبة اعم من الايقاعية وغيرها قوله في المعنى
انما قال في المعنى لانها في اللفظ حال من ضمير كان
الراجع اليهما او الى احدهما قوله او ساول عطف
على مصدر قوله من افعل التفضيل وكذا من نحو
ان ضربت زيدا قائما قوله او جملة عطف على مفرد
قوله وهذا اى التقدير المذكور المشار اليه بقوله اى
قع ضربي زيدا حاصل الخ قوله لعدم ما يقع ذلك الحال الوا
موقع الخبر لابد وان لا يكون من تتمة المبتدا قوله
وخروج عطف على عدم قوله اذ لستعمل الخ تعليل
بي لكون الضرب ونحوه عاما حاصله ان معنى ضر
زيدا قائما معناها ضربت زيدا الا قائما يعني
حصر كل ضرب حاصل من المتكلم واقع على زيد
في حال كونه او كون زيد قائما لا الاخبار عن ضرب
المتكلم زيدا في حال قيام زيد او قيامه للحصول
وهذا المعنى لا يستقيم الا على مذهب البصريين
لان المصدر المبتدا اذا اضيف عم بالنسبة
الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس فقولك
ماء البحر مثلا نعم جميع مياه البحور والمصدر
في نحو ضربي زيدا قد وقع على ما خبر مقيده
بالحال على مذهبهم اذ هي من تتمة الخبر فيكون حكما
بكل ضرب صادر من المتكلم واقع على زيد مخبرا
عنه لحصوله في حال القيام
وعلى مذهب الكوفيين
بلزوم الاخبار
عن ضرب زيد
في حال القيام فلا

الشارح

النصب فيه بفعل يلزم اضماره والرفع بكونه خبر
محذوف اما لزوم اضمار الناصب فلانهم لما
قصدوا الانشاء جعلوا اضماره امارة لذلك
كما التزم في النداء اذ لو ظهر الناصب لخفي معنى
الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا فلما التزم
الاضمار في النصب التزم ايضا في الرفع ليجري الوجهان
على سنن واحد قوله بتعيين المنعوت بدونه يعني
لا يكون للتخصيص ولا للتوضيح والكشف قوله
للمدح متعلق بمقطوع قوله او بمصدر عطف
على بنعت قوله او بمخصوص عطف على بنعت قوله وفي
الاستفهام عطف على فيما بعد اذا المفاجاة
قوله عليه اي على المخبر عنه قوله لوجود القرينة الخ اذ
الكلام في الحذف لقيام قرينة قوله وفيه اشعار اي
في امتناع الشيء لوجود غيره مدلول لولا قوله فا
غنى عن ذكره اي فاغنى المذكور من الاشعار والا
لتزام عن ذكر الخبر قوله وقيل بهذا اي وجوب الحذف
في لولا قوله فيما كان ما مصدرية حينية اي حين
كون الخبر عاما قوله نحو لولا انصار زيد الخ فان
الانصار والنجاة يدلان على الحماية وفي البيت
بذل الجهد والسيلان على الامساك قوله
مطلقا اي سواء كان عاما او خاصا مدلولا عليه
اولا فالتزمت
لحال التزام ذكر
لحال اللح مع كونها
فضلة لبس كونها
حالا بدل كوعوضا
المراد منصوبة انها

٢٨

قوله وكون الشرط الخ اى وكون الشرط المعنوى
الواقع صلة او صفة للاخبار ولا لمطلق الربط
ليس للاخبار قوله وهو اى الاقتضاء المذكور قوله
بهما اى فى ليت ولعل قوله لعدمهما اى ذكر الخ
اى لانتفاء ماذكرنا ثانيا فى ليت ولعل فى ان قوله
وهو اى الاخفش قوله بعلتها اى ليت ولعل
قوله به اى بما ذكرنا ثانيا قوله اذ ان لا تغير الخ تعليل
لعدم ماذكرنا ثانيا اى ان لا يخرج الشرط عن الاخبار
الى الانشاء قوله فى جواز الخ اى فى وقوع الخلاف فى
جواز الخ قوله ولكن كل فيه اى فى وقوع الخلاف
بين النحويين فى جواز دخول الفاء فان الخلاف
جار فى الكل قوله ومن شتم اى وكقولهم من شتم قوله او
سمع عطف على شتم قوله قراءة اى هذا الصوت
قراءة او للصوت قراءة قوله ومن سئل اى وكقول
من سئل قوله كيف انت بيان للسؤال قوله
صحيح مقول القول قوله ومنها اى ومن القرينة قوله
السؤال قوله وفيما تقدم الخ عطف على محذوف
اى وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة فيما لم
يتقدم ذكره وفيما تقدم ذكره والقرينة التقدم
قوله مع المضاف اليه اللام فيه موصولة وفى الصلة
ضمير عائد الى المبتدأ وضمير اليه عائد الى اللام والقرينة
على المحذوف
لكون الخبر مثبتا
مقطوعا اى
قطع عن كونه نعتا
واخرج عن حكمه لغرض
لكن الانشاء فيجوز

اى غير كل من سائر الموصولات فى حط
صالح للشرطية ذلك بان يكون بمعنى الاستقبال
وان لا يكون شرطا ولا نفيا او شبهه اى من
الجار والمجرور من الفعل بيان لهما
والمضاف الى تلك النكرة عطف على الاسم الموصول
او على النكرة والموصوف له عطف على الاسم
الموصول ايضا اذ الموصول تعليل لقوله
فيصح دخول الفاء ان يقصد به اى بذلك
الموصول للثانى اى للخبر فيكون اى الموصول
المذكور فرع عن قصد السببية ح اى حينئذ
قصد السببية اذ معناه اى معنى الموصول
المذكور تعليل لمجىء او لقوله فيكون للعموم
على خبر كل بالتنوين مضاف صفة كل
ولا يصح فى مثل قولك الذى ان حدث لك ذلك
لانه لم يوجد فى الصور الثلث فعل صالح
للشرط لوجود حرف الشرط فى الاولى وعدم جواز
دخول حرف الشرط على حرف الشرط ولوجود حرف
النفى فى الاخرين وصدارة كل من النفى والشرط
فلا يجتمعان تقديره انظر انت يشعر بان
انت تاكيد لفاعل فعل محذوف ولم يعهد ذكر
التابع بدون المتبوع فيدو يمكن ان يقال انه
انه بيان لمستتر انظر لان الاصل كان
فيذكر الى المثنى فقضى الى التخالف والتنازع
قوله لكون

راساوجردنا المعنى التسوية واذا قدم اندفع
التوهم وتعين المراد لعدم جواز كون سواء
خبر مبتدا محذوف فتعين ان يكون خبر الما
بعده وانما صح الاخبار عن الفعل هنا لانه
مما روعي فيه جانب المعنى دون اللفظ والعرب
كثيرا يفعل ذلك ق وتقديم موضع عطف على
استحقاق اي ذي التصدير اي ولاستحقاق
تقديم مرجع الضمير التقديم ق وخوف لبس
اي وخوف لا يلتبس فلا تقدم نحو لولا انك قائم
حق لكان كذا وكذا اذا وقع بعد اما كما صرح
به الشارح لان ان المكسورة وان التي بمعنى
لعل لا يقعان بعد لولا واما ولا قبلهما
لصدارة كل واحد منهما ق فيه اي في المتعدد
لفظا ومعنى او المتعدد عطف على المتعدد
المخبر عنه ق حقيقة المراد بالتعدد حقيقة
ان يكون مدلوله شيئين او اكثر في نفس الامر
وبه حكى ان لا يكون كذلك ق او لفظا دون
معنى عطف على قوله لفظا ومعنى ق بين
آل بيان الاسم الموصول ق بمستقبل متعلق
بالموصول قيد بالمستقبل والعام ليحقق
مشابهة المبتدا المذكور بالشرط لانه مستقبل
عام فيصح دخول ما يدخل عليه والمراد بالعام
ما كان نسبته الى كل فاعل بطريق العموم من غير معين غيرها ا بالاسناد الى ق او

[illegible]

وكون ذلك كيفية تعود لفاعله
الى تعليلا لوجوب التقديم

اي من كون الخبر نعت
يعني ان التعليل من اول
الامر على انحصار النعت
لا يتغير لتغير النعوت
والمنعوت

اى تقدير الافراد وتقدير الجملة فبناى
فى الظرف والوزن يومئذ الحق فالوزن
مبتدا ويومئذ خبره فى الحق بدل من الضمير فى
يومئذ وانما قال على الاكثر لان الحق صفة
للوزن عند بعض والحال اى ويدليل وجوب
تاخر الحال من الظرف اذ لو كان منزل ذلك
لعوتم المحذور من تقديم الحال على العامل
المعنوى فى المرجح علم انها معمول الظرف لا للمقدر
وكذا اذا كان الخ عطف على مفرد اى فانه
مفرد اذا كان فاعله مضمرا وكذا اذا كان الخ
وعن بعضهم انه اى ما كان فاعله مظهرا من الواقع
مشتقا والشرط عطف على الاستفهام اى ماله
صدر الكلام كالشرط وكونه ضمير الشان عطف
على الاستفهام اى ما له صدر الكلام ولم يقل وضمير الشان
لان الاشتمال الابد له من مشتمل ومشتمل عليه والمشتمل
عليه ضمير الشان فهو كون المبتدا ضمير الشان
لا نفس الضمير المشتمل ولان نفس الضمير لا
تقتضى الصدارة والا لم يقع اسم باب كان ونحوه
وذا الامر عطف على ضمير الشان والتعجب
عطف على الاستفهام او على الامر الابتداء
اى ضمير مستكن يشير به الى ان المراد بكون الخبر فعلا
ان يكون بمبتدا
الفعل صحه
خبر المصورة
احترازعن يقومان
الزيدان فان الخبر فيه
صورة ليس الفعل

الدال الخ اي اتحاد بعض الجملة بالمبتدأ يحصل بان
يتضمن الجملة الدالة على مدلول المبتدأ قوله باشارة
متعلق بالدال قوله او غيرها عطف على اشارة
قوله كقوله تعالى والذين يمسكون الاية ونحو نعم الرجل
زيد على قول قوله وذلك فيما كان الخ ذلك لكونه فضلة
مع العلمية قوله دون ما كان الخ ظرف لقوله فيما كان
وذلك لانتفاء الفضلية قوله نظرا مفعول له لقوله
مقدر بجملة قوله الى انه اي الظرف قوله متعلق بكسر
اللام هو الظرف وبفتحها هو المقدر الذي هو العامل
فيه قوله واصل التعلق الخ اي العمل قوله لجاء ان الدليل
الخ الاستدلال الآخر على كون الظرف الواقع خبر المبتدأ
مقدرا بجملة بالقياس على مثل يعني ان في هذه
المواضع جملة بدليل وقوعه صلة للموصول او
صالحا للشرط الذي لا يكون الا فعلا او معطوفا
عليه جملة فعلية فكذا يكون جملة اذا وقع خبرا
للمبتدأ الا ان معناه لا يختلف باختلاف المواضع
الا ان في لزوم كونه مقدرا بالجملة في المثال الثالث
نظرا لجواز عطف الجملة على المفرد الا ان يدعى
فيه اولوية التقدير بالجملة باتفاق الفريقين
قوله لكونه اي الخبر احد جزئي الكلام تعليل لكون
الاصل في الخبر الافراد يعني ان الخبر احد جزئي
الكلام والاصل
في جزئي الكلام الا
فراد لحصوله من
مفردين وهو
الا وذلك الجزء
التقدير فيها

اى

كنكرة موصوفة يعني اى من الاشياء حسن عندك
واعز من الدراهم عندك اى ثلثة منها فضله
افضل عنده مبتدا الخ فيه انه يلزم على هذا ان لا
يكون للصفة رافع مسند اليه وقد حكموا بانه
لابد للصفة من رافع مسند اليه وايضا يلزم
كون المبتدا اسم نعم الخبر وانهم قالوا كون المسند اليه نكرة ح
نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب الا اذا
كان المسند اليه النكرة اسم استفهام فقوله اسمية
صفة جملة فعلية عطف على اسمية والا
لكان لغوا اى لكان الاخبار بالجملة لغوا اى
خبر مفيد للمعنى المقصود او لكان المبتدا في
الكلام ازائدا بالنظر الى الظاهر قوله الا اذا اتحدت
مستثنى مفرغ اى فلا بد من وجود عائد كل وقت
الا وقت اتحاد الجملة بالمبتدا الخ ويمكن ان
يقال ان هذا الاستثناء ليس بصحيح لصدق
العائد على كل واحد من المستثنيات فان
العائد اعم من الضمير وغيره قوله هي تاكيد لضمير
اتحدت فقوله كضمير الشان الى المبتدا الذي
اتحدت الجملة به كضمير الشان او مبتدا
حره كضمير الشان فالمعنى اى الجملة التي اتحدت
بالمبتدا كما في الاخبار عن ضمير الشان قوله او في
معناه اى في معنى ضمير الشان لاتحاد الجملة به او بعضها قوله عطف على فاعل اتحدت قوله متضمن وبهون

لجواز ان يكون قائم مبتدا، وتجعل فاعلو له ساد مسد
خبره على مذهب سيبويه والاخفش
الحاصل انه عدم الجواز في قائم رجل وعند رجل مال
مخصص بتقديم الحكم انما هو للامتناع والالتباس
لتباس بالمذكورين قوله بنسبتنا الى المتكلم اي في
المعنى قوله اذ اصله تعليل لنسبته الى المتكلم قوله
والمعنى على ما كان نحمليه اي من نسبته الى المتكلم
فهو في تقدير تفريع على قوله والمعنى على ما كان لمراه
قوله وخمس صلوات عطف على سلام عليكم و
على والعبد مؤمن قوله مما هو نكرة عاملة بيان
لنحو اي في المبتدا الذي هو نكرة عاملة او من
النكرة التي او نكرة هي نكرة عاملة فتذكير هو
باعتبار لفظ ما قوله مما هو معطوف بيان لنحو والتذكير
والتذكير باعتبار لفظ ما قوله مضافة اي نكرة مضافة
قوله مما هي تاليه ولو الحال اذ كل لانه واو الحال اصلها
العطف فيكون معطوفا على الفاعل والمفعول
معنى فيختص بالعطف قوله على ما في تاليه فالجزاء
ذلك لان ما بعد فاء الجزاء متاخر عن حرف الشرط
والتاخير بالفعل اولى فالتقدير فقي الرباط عبير
فيكون فاعلا في المعنى قوله الكوكب كالنكرة مسبوقة
الخ اي صح كون مثل هذه النكرة مبتداء لتخصيصها
بسبقها نفي... كلام مستفهما عنك واعرفون دراهما
لان التقدير اي لا تخفى ... بسوقها نفي المعنى

نهاع

كنكرة

اى هذا الباب حتى يكون الحصر نوعيا لا شخصيا جنسيا

والمخصوص به الفاعل الخ اللام فيها اسم موصول

عائده المجرور فى به مبتدا خبره قوله كونه محكوما

عليه اى بحكم العقل قبل ذكره من انه لما ذكره حيث

المحكوم به بحكم الفعل يكون شيء محكوما عليه

بهذا الحكم فكانه مذكور امسند اليه الحكم اللفظ

من حيث هو موصوف بمضمون الحكم قوله بتقدم

الحكم الباء للسببية اى لتخصيصه بالوصف

معنى بسبب تقديم الحكم عليه قوله بما تعين اى

فى الكلام المذكور دون تنكير كلامه تامل قوله

متخصص اى متعين بان يكون المجرور معرفة قوله

حو قصد كى غلام له الخ الفائدة فيه العلم بكون

المخاطب مقصود الغلام شخص قبل ذكره

بخلاف قائم رجل فان قائم غير متعين للخبرية

لجواز كونه مبتدا مع قبح تنكيره وبدونه

عند الاخفش والجار والمجرور اعنى بخلاف

متعلق بمفهوم قوله وكل نكرة الخ او خبر مبتدا كذا ح

محذوف اى ذلك بخلاف للكثرة مع ما عطف

عليه تعليل لقوله بخلاف الخ يجوز ان يكون

تعليلا للمحذوف اى اشترط التعين للخبرية والا

ختصاص لكثرة الحذف فى الظروف المختصة

وحسبت زيدا منطلقا الى اخر الامثلة وبالجملة لضمير
المتكلم الذي هو مفعول اول للفعل الاول ست حالات
وكذا للمفعول الاول للفعل الثاني ست حالات
وحاصل الضرب ستة وثلثون مثالا واذا اعتبرت
مذهب الكسائي في حذف الفاعل صارت اثنين
وسبعين قوله اثنين لمذكر قوله او جمعا لمذكر قوله
وكذا يجب اظهار المفعول مع حذف ضمير الفاعل قوله على مذهب الكسائي صح
وقد جاء الاضمار مع التاخر قوله فيما تعذر الجمع
بينهما اي بين المطابقتين قوله دون الكمية هو
والكيفية الاولى التثنية والجمع والافراد والثانية التذكير
والتانيث قوله ضربت وضربوني الزيدين الى اخر الستة
قوله الى آخرها فيما اقتضى الاول المفعول والثاني الفاعل
او كلاهما الفاعل قوله على المختار كذلك اي على وفق
الظاهر قوله وضربتهما الزيدان الى آخر الستة
فيما اقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول بلا واسطة
قوله ضربت واكرمته زيدا الى آخر الستة فيما اقتضى
الفعلان المفعول بلا واسطة قوله مررت ومررت
به زيدا الى اخر الستة فيما اقتضى الاول الفاعل والثاني
المفعول بواسطة قوله يرنوا الى رنا اليه اذا ادام اليه النظر
قوله من اصادقه فاعل يركنوا والا فالياء من اصادقه
قوله الا ان يمنع مانع من الحذف والاضمار قوله وهو
اذا كان الخ قبل المفعول الاول من هذا الباب ايضا ما ذكره

من وجوب

متعلقة بهما معا فلا يكون هنا كحذف حال كن
ولكن ان تأول كلامه هكذا اويجوز الحذف على
مذهب البصريين فانه مفعول واما على مذهبهم
فيكون المثال المذكور للحذف على حذف الجار
واضمار المجرور والمجوز لارتكاب هذه التكلفات
تكلف الشارح بالاختصار فكانه قال ويجوز المثال
على مذهب البصريين الحذف وهو فيما كان مفعولا
ثانيا وان لم يستغن عنه اظهرت وعدم الاستغناء
فيما اذا كان للفعل المتنازع فيه مفعولا ثانيا
اوحذف احد مفعولي باب علمت هذه العلة
جارية في المفعول الاول الا ان المثال في المفعول الثاني
اظهر ولو قلت حسبت هندا قائمة وحسبت
هند زيدا منطلقا كان هندا المفعول الاول لحسبت
وقد تنازعا فيه فيجب اظهاره والا يلزم احد
المحذورين واما اعتبار كون المفعول مفعولا ثانيا
للفعلين معا او مفعولا اولا لهما معا فامر غير لازم
بل اذا قلت حسبت زيدا منطلقا وضربت زيدا
واعملت الثاني وجب اظهار المفعول الاول للفعل
السابق قوله ايا اخره اي الى اخر المثال قوله وكذا
يجب الاظهار في ضمير المتكلم اثنين نحو حسبنا
منطلقين وحسبت زيدا منطلقا وحسبنا
منطلقين وحسبت زيد منطلقا وحسبني منطلقة

ومفعوله الاول هو الغلام وقد حذف وحده
الا ان المنتهى درهما ان زيدا اعطى المتكلم درهما فيكون
المحذوف هو المفعول الاول الا انه لا تنازع فيه والكلام
في حذف ما فيه تنازع قوله نحو حسبني وحسبت
للمثال الاول اعني حسبني وحسبت فقد حذف
فيه مفعولا حسبت الا ان التنازع في احدهما
بخلاف المثال الاخير اذ التنازع فيهما معا قوله او
اثنين منه اي من باب اعطيت عطف على واحدا
قوله نحو اعطيت واعطاني زيد درهما اي اعطيت
زيدا درهما واعطاني اياه قوله او من باب علمت
عطفا على منه اي واثنين من باب علمت قوله او هو
مفعول الفعل المتعدي عطف على واحدا وانما خصه
مع انه آت فيما سبق لان فيه بحثا وخلافا قوله
على الصحيح قيل احتراز عن مذهب الفراء حيث حكم
بان زيدا مفعولهما معا وقيل احتراز عن قول بعضهم
لا يجوز حذف المفعول ههنا لانه مناط الفائدة
قوله فيجوز الاضمار لانه فاعل في المعنى والباء زائدة
قوله على ان يكون الاصل احسن قيل ثم حذف الباء و
استتر الضمير في الفعل لانه فاعل في الاصل وصورة الامر في
معنى الخبر وفيه حذف الباء واستتار الضمير لا الحذف
وحده واما مذهب الفراء فلا خلاف فيه فكانه اراد
ويجوز على مذهبه احسن ولا تقل بزيد بابا يكون الباء

المعنى ح

متعلقة

والاولى الفاعل او اسم ما لم يسم فاعله واما عكس
بهذه الصورة فلو اعمل فيهما الثاني لا يلزم منه الا
حذف المفعول من الاول ومحذور فيه قوله او با ولا يخ
عمال الاول فانه لا يجوز اعمال الثاني الا بذلك الشرط
المذكور او يقول باعمال الاول ولا بد من التقدير
القول ليصح المعنى وكذا يقول الما باعمال الفعلين
اذا تنازعا مفعولا او يمكن الفرق بين هذه الصورة
والتي في الكتاب قوله ضربته واكرمت زيدا الى اخرهما
اي الى اخر المثالين الاولين للحذف واخر المثالين
الاخرين للاضمار فكانه قال الى اخر مثال الحذف و
مثال الاضمار قوله فعلما مصدرية او كافة ه
للفعل وحقها في الكتابة على الاول الفصل وعلى
الثاني الوصل قوله او ثانيا من باب اعطيت
عطف على واحدا كانه خص المفعول الثاني
من باب اعطيت لانه اعتبر كون الفعلين
من باب الاعطاء ولم يجد فيه مثالا مفيدا قد
حذف منه المفعول الاول فقط وبهذا الاعتبار
غير لازم فانك اذا قلت اعطيت درهما وضربت
زيدا فقد حذفت مع اعمال الثاني المفعول الا
ول من باب اعطيت وحده وتصويره مع كون
الفعلين من ذلك الباب ان يقال اعطي درهما وا
عطيت زيدا غلاما ويقصد ان فاعل اعطى ضمير زيد

كما ذهب اليه الفراء فتتعلق عنا الحذف فقط
تامل وعلى مذهب الفراء اي يجوز نحو احسن
واعقل بزيد على مذهب الفراء كائنا على كون الباء
متعلقة بالفعلين وهو اي الاظهار فيما
كان اي مفعول الفعل الاول فيما تعذر الجمع
بينهما متعلق بقوله دون المفسر واما اذا لم يتعذر
الجمع فيكون مطابقا لهما جميعا اذ ذكر للمفسر
تعليل لقوله دون المفسر لبيان الماهية اي
ماهية مفعول الفعل الاول من الانطلاق والخروج
وغيرها دون الكمية اي من الافراد والتثنية و
الجمع والكيفية اي من التذكير والتانيث
كذلك اي عليا وفق الظاهر وهو اذا كان
الخ هو مبتدا او اذا كان ظرف مستقر خبره اي الاظهار
ظهار يكون وقت كون مفعول الفعل الثاني
مفعولا ثانيا من باب علمت الخ وانما
اي للمفعول الاول الظاهر والاضمار عطف
عطف على الاظهار وكذا اذا كان اي ضميره
المتكلم فيهما اي في الاظهار والاضمار وكذا في
مثل قولك الخ الفرق بين هذين المثالين والامثلة
السابقة هو ان الفعل الاول في الامثلة يقتضي
ان يكون احد الظاهرين فاعلا له والاخر مفعولا
والفعل الثاني
بالتثنية كونهما
مفعولين لتحقق
المثالين بالعكس
من ذلك وعلى كل من
التقديرين يكون
الا مثلة

ستة

حذف نسيا منسيا والمحذوف في التنازع محذوف
نسيا وفي غيره مقدر غير منسي نحو ضاق بي وقعد
الا انه فانه محذوف هنا لا نسيا قوله فانه لا يجوز
اي اعمال الثاني قوله او باعمال الاول ظاهره يشعر
بعطفه على قوله بتاخير الضمير وهو فاسد للزوم
اعراب اسم واحد باعرابين مختلفين في حالة واحدة
بل هو متعلق بفعل مقدر معطوفا على قوله
لا يجوز والتقدير فانه لا يجوز الا بتاخير الضمير
او يقول باعمال الاول قوله وفي اقتضى اي الثاني
الفاعل الخ استيناف في محل رد والمجرور متعلق بما
يقال للمتاخر قوله وذلك اذا كان اي مفعول الفعل
الاول قوله او ثانيا من باب اعطيت وكذا
اولا منه نحو الدرهم اعطيته واعطانيه زيد قوله
على الصحيح اي على مذهب غير الفراء فاما الفراء
فانه لا يجوز الحذف ولا الاضمار ههنا بناء على ان
مفعول فعل التعجب فاعل في الاصل قوله وفي المعنى
وهو في اقتضى الفعلان الفاعل قال باعمالهما
كما تقدم قوله اما اذا كان بصيغة الامر الخ
اما الاضمار فعند غير الكسائي واما الحذف
فعنده على مذهب البصريين وهو اختيار
اعمال الثاني متعلق بجواز الحذف والاضمار
جميعا واما على ان يكون قوله الخ اي على اعمال الفعل الثاني وحذف معمول الاول والا اعمال الفعلين جميعا

قوله

لنحو المنصوب نحو هند ضارب ومكرم
غلامها عمرًا او المجرور نحو هند ضارب غلامها
ضاربها قوله اما على من يشترط الخ مسح قوله على غيره
فلعدم ما يوهم لحصول الارتباط في صورة الابراز
مع استواء البارز والمستتر في الربط اذ البارز
ايضا ليس ضمير المبتدا ولا متعلقا بضميره
فلعدم ارتباطه اى الاخر قوله ومراعاة عطف على
تمسكا قوله ولما ان الاصل عطف على قوله تمسكا
او على مراعاة وما فيه زائدة قوله ومراعاة لحق
السبق عطف على قوله لما انه يلزم الخ قوله وكون
اعمال السابق الخ فيه نظر لانه كما ان اعمال السابق
مغني عن اعمال الثاني فكذا اعمال الثاني مغن
عن اعمال السابق فليس له اختصاص بما
اختاره الكوفيون فلم يصلح دليلا عليه قوله
وما قيل مبتدا خبره قوله ان تقديم الضمير الخ
ولا يخفى ما في الجواب الاول من الضعف لانه
غير مسلم عند الخصم والقياس على ضمير نعم
وبئس والشان فاسد لانها تؤدي الى المتعقل
المتقدم عليه قوله من محل التنازع محل التنازع
هو العدد الذي يليه السابق قوله طرد اللباب
اي ليطرد باب اجتماع الشرط والقسم في اعتبار
السابق قوله او حذف الفاعل الخ اي لم يثبت

حذفه

٣٠

استويا في اتصال الضمير بهما فكل منهما يعمل فيما
اتصل به قوله فهو مثل الخ جواب اما قوله فهو مجهول
تفريع على جواب اما المذكور اي اذا كان ذلك مثل
ما قام وقعد الخ فهو مجهول على الحذف كما ان ذلك
ايضا مجهول عليه قوله قبل الخ على مذهب البصريين
قوله او ما قام الا على مذهب الكوفيين قوله الفعل
الملغى اي الذي لم يعمل في الظاهر قوله ولا فيهما متفقين
اي ولا تنازع في الفاعلية والمفعولية كلتيهما معا
حال كون الفعلين متفقين بل في احدهما فقط
وذلك في اربع صور اذ لا تنازع فيها لا بالطريق
المذكور الذي هو التنازع في فاعلية الفعلين
او مفعوليتهما او في فاعلية احدهما ومفعولية
الاخر بل في فاعليتهما ومفعوليتهما معا وذلك
في صورة واحدة وانما اولنا قول الشارح بهذا
التاويل البعيد عنه بمراحل لان من المعلوم
ان التنازع ثابت في الصور المذكورة كلها
قوله فهذه خمس صور هي نحو قام وضرب زيد
عمرا وضرب فقام زيد عمرا وضربت واكرم
زيد عمرا او ضرب واكرمت زيدا عمرا فهذه
الاربعة تندرج في قوله بان يقتضي احدهما
والآخر كليهما ونحو ضرب واكرم زيد عمرا
قوله يعني لا يكون الفاعل معمولا [illegible] قيده

اجمالا ومرة تفصيلا وذكر الشيء مجملا ثم مفسرا
اوقع في النفس قوله وكون كل اداة عطفا على
نصمنه وعلى هذا فيكون الفاعل زيدا من حيث لا
يحتسب قوله من حيث كونه الاول غير عن احدهما الخ
قوله وهل عطف على حرف الشرط قوله وقيل اي في دخول
هل على الاسم الصريح قوله لان هل اصلها زائدة بمعنى ان
هل بمعنى قد عند سيبويه ولا يقال قد زيد خرج
على ان يكون الفعل مقدرا فوجوب حذف الفعل
بعد هل يختص بقول الاخفش قوله
بخلاف ازيد خرج متعلق بقبح في قوله وفيه شذوذ او حال
من ضميره او خبر مبتدا محذوف اي ذلك بخلاف والجملة
معترضة قوله وكذلك في اذا الشرطية اي وكذلك يجب
حذف الفعل وجوبا عند سيبويه او وكذلك جواز
الامرين في اذا الشرطية عند غير سيبويه قوله
وكذا فيما وقعت ان اي وكذلك يجب حذف الفعل
فيما وقعت ان المفتوحة بعد لو عند غير سيبويه
واما عنده فيصح جعلها مبتدا وسادا مسد جزئي فهي
الكلام فهو متصل بما قبل قوله فيجوز الامرين عند
سيبويه وانما افردها بالذكر ولم يكتف بقوله وذلك
فيما بعد حرف الشرط لعدم وقوع فعل مفسر للمحذوف
بعدها بل المفسر انما هو ان نفسها قوله لمطابقته اي المحذوف قوله لانهما اي لان الفعلين متوافقه

السنويا

انه بعد ما حمل الاعلى انما يصدق ان اقتضاء
الحصر فيهما في الاسم الاخر قوله اذ هنا تغليب لدون
الاثنيات قوله لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر
واما معنى فلان رتبة الفاعل التقديم قوله وكذا اذا
اضيف المصدر الى المفعول مما يستغنى عنه بقول
المصنف المار او اتصل مفعول الخ لتناوله ذلك قوله
ع كان جوابا الخ بيان لمثل قولك وانما لم يجعل من
باب تقدير الخبر حتى يكون الجملة اسمية فيطابق
السؤال صورة لان قوله من قام سؤال عن الفاعل
من غير تردد في الحكم وزيد قائم يقتضي تقوي الحكم بتكرر
الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قوله على رواية
حال من ليبك او خبر مبتدا محذوف اي ذلك الحذف
الجائز ثابت على رواية الخ فان قيل الحذف في البيت
واجب لا جائز قلت ممنوع لجواز ان يقرأ
ليبك على بناء الفاعل وبرفع ضارع فاعلا له قوله
دل عليه ليبك اي دل ليبك بواسطة دلالته على
السؤال المقدر الدال عليه قوله وفيه اي في البيت
المبني للمفعول قوله من المزايا حال من المستكن
فيه قوله لجريانها تنازع فيه هو مقدرة ومذكورة
واعمل مذكورة والمذكورة لجريانها هي ليبك يزيد
والمقدرة عملها في من يبكيه والمذكورة باسنادها ضارع فوجد الاسناد فيه على هذا الثلث مرات مرتين

وهو قوله نحو زيد قائم بحذف العائد اي فيه قوله ولولا
لما قام الخ اي ولو كان الفعل مسندا الى زيد لا الى
ضميره لما قام غير زيد مقامه في اسناد قام اليه قوله
فخففت اي بحذف ياء للمبالغة قوله بالوقف اي
في الوقف او بسبب الوقف قوله وهو قول امرئ
القيس كقول الشاعر اي مثل قول الشاعر في التخفيف
بحذف ياء للمبالغة استشهد على ما اول قول امرئ
القيس بوقوع مثله في كلام الفصحاء قوله او يكون بتقليل
عطف على يكون متعينة قوله ناصبا وشدا على
الحالية قوله مطلقا اي لفظا ومعنى قوله اذا كان
باحدهما اي مقرونا باحدهما قوله او مضافا اليه
عطف على باحدهما قوله ونحو في الصفة اي في صفة
الفاعل المجرور ومعطوفه لكونه جزء الخ تعليل
لقوله والاصل ان يلي الخ من الجملة اي الفعلية
وذلك لان الفاعل فيها ركن لا بد منه قوله فيقدر
مؤخرا تفريع على قوله فيقدم على ما نوالخ قوله جعل
ما بعد الخ يجوز فيه الجر بالعطف على انعكاس والرفع
على الاستئناف قوله وان لم يكن فيه التباس الصواب
وان لم يكن فيه انعكاس على ما لا يخفى قوله وجوب
تقديمه خبر المبتدا الذي هو الكلام او صفة له
والخبر قوله على تقدير الخ قوله واقتضاء الحصر الخ
بوبيط لان المحصور يجب في العامل الا ما بعدها سواء كان متقدما او متأخرا ان يقال ويمكن

انه

[illegible] القيام ان لايكون الفعل منسوبا للمفعول
وبالقيام حقيقة ان يكون الفعل امرا وجوديا
محققا كالعلم وبالقيام توسعا ما لايكون كذلك
كالقرب والبعد فانهما نسبتان قائمتان بالمنتسبين
وما يتكرر ولم يضرب عمرو فانهما عدميان قوله
وبنسناد المسند من الفعل الخ يدل على ان قام في نحو
زيد قام مسند الى زيد وتخرج بقوله وقدم عليه قوله
ردا على من جوز تاخير الفعل المسند الى الفاعل
ونحو زيد قام المسند اليه الفعل الخ يدل على
انه غير مسند اليه والجواب ان القول الاول على
تقدير تسليم الاسناد اليه والثاني على ما زعم من
انه غير مسند اليه هذا ولكن الحق ان الفعل
في نحو زيد قام مسند الى زيد ايضا فان فيه ثلثة
اسانيد الاول اسناد الفعل الى ضمير زيد والثاني
اسناد الجملة الى المبتدا والثالث اسناد الفعل
اليه باعتبار اسناده الى ضميره فاعرفه قوله
اذ ذلك اي الفعل المسند الى الفاعل قوله على الصحيح
اي على مذهب غير الكوفيين قوله المسند اليه
الفعل الخ اللام اسم موصول وقع مبتدا ثانيا
وعائده ضمير اليه وقوله الفعل مفعول ما لم
يسم فاعله المسند وهو فعل والضمير خبر
للمبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول

[illegible] والتحقيق ان المراد بالقيام حقيقة [illegible] ان يسند اليه [illegible] كل من القرب [illegible] والبعد والموت وغيرها وبالقيام توسعا ما [illegible] كل [illegible] والمجازي منه

نفس مدلول سبل انما تتغير بالعوامل بدليل قوله فان
ذلك اى كونه مسندا ابتدائية قوله وهذا اى المذكور
من الانجرار بالكسر لصيرورته منصرفا قوله للعلتين
متعلق بقوله لامتناع التنوين قوله موجب للمنع
منع اى موجب الكسر وامتناع التنوين للعلتين
قوله وهذا اى الانجرار بالكسر لكون امتناع الكسر
له قوله فيمتنع على هذا اى على قول اكثرهم واعلم ايضا
انه لا بد على هذا من تقييد ما مر من قوله للطي الثاني
وحكمه ان لا كسر له نقيد اى وحكمه ان لا كسر ما
لم يدخل عليه ما هو من خواص الاسم قوله غيره
اى غير ما لم يزل احد سببيه وذلك صار لا كالواو سببيه
كالذي العلمية شرط فيه او احدهما كالذي
العلمية موثرة فيه بغير شرط قوله وتذكير الضمير له
الظاهر ان تذكير الضمير انما هو لعوده الى الموضوع
المذكور معنى بدلالة الموضوعات عليه لان التعريف
لا يكون للماهية دون الافراد قوله وانه الاصل
ذلك لان اساس النحو ما قال علي رضي الفاعل
مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور
ولانه معمول الفعل واصل العمل للافعال فيكون
معمول الاصل اصلا قوله ومظهر اعطف على الفاعل
قوله بارزا صفة متصلا لا انه او غيره صفة
مستكنا قوله معينا وانه الفهام اى المراد

بجهة

مدلولاهما وكل نسبتين للجمع مدلولاهما فهما
متضادان فالعلمية والوصفية متضادتان
والتمنع الخ حال بتقدير قد اى وقد امتنع
او الواو للعطف وعلى كل تقدير فهو اشارة
الى نتيجة القياس مطلقا اى من غير اعتبار
تعيين في الامتناع متعلق بيلزم المقدر
اى ولا يلزم صرف باب افعل الخ في الامتناع
للوصفية الخ متعلق بالامتناع وهو منصرف
لما من تتمة الايراد والواو للحال حاصله انه يلزم
سيبويه امتناعه للوصفية الاصلية والوزن
مع انه منصرف اتفاقا وحاصل الجواب بمنع
كونه وصفا معتبرا في منع الصرف على الاطلاق
ومنع الاتفاق على انصرافه بعد التنكير مطلقا
لامتناعه اذا كان مع من لما ان الخ متعلق
بلا يلزم المقدر نفيه اى لا يلزم لما ان اعتبار
وصفيته في منع الصرف على حذف المضاف فلا
يكون صفة اى معتبرة في منع الصرف مما
يشغلني بيان لما نفس مدلولها دون
الكتابة عليه متعلق بدخول ومقابلة
عطف على دخول والكتابة عائد الى ما بخلاف
كونه متعلق بقوله مما يشغلني فان هذه الا
مور وان كانت من خواص الاسم ليست مما بتغيير

المؤمنين
منه بلاء
حسنا ان
سميع عليم
ثمة ٥ قال
عليه السلام
الر كتاب
احكمت

اعلم ان وزن الفعل اربعة اضرب ضرب يختص
بالفعل وضرب يكون في الفعل اكثر وضرب يكون
في الاسم اكثر وضرب يكون فيهما متساويا فالا
ولان مانعان واما الثالث فلا مدخل له
في منع الصرف واما الرابع فاتفقوا على صرفه الا
عيسى ابن عمر فانه كان يمنعه محتجا بقول الشاعر
انا ابن جلا الخ والجواب ما ذكره الشارح قوله
بحكيته في كونها محكية اذا جعلت صفة نظرنا
او مسمى بها عطف على صفة وبها مفعول ما لم
يسم فاعله لمسمى قوله لتضادهما قوله فلا يكون الا
احدهما قوله مختص الخ ذلك لان اوزان العدل
فُعَل وفُعال ومفعل وفعال ولا شيء منها اوزان
الفعل يمكن قوله المشروطة هي ابوز الضمير
لانه صفة جارية على غير من هي له قوله مما وضع
بيان لمثل احمر قوله لما مر تعليل لاعتبار او
لحالف قوله ان غلبة الخ بدل من ما في ما مر
قوله ولذلك اي ولاجل اعتبار الوصفية او لان
غلبة الاسمية لا تنفي قوله يقال في جمع اذ لولا ذلك
لكان القياس ان يقال في جمعهما احمرون
واحمدون قوله في كونه متعلق بيلزم قوله اذ العلمية
تعليل لكونهما متضادين حاصل قياس اقتراني
ملخصه ان العلمية والوصفية متنافيان لا يجتمع

[illegible]

[illegible]

لولاها

او بالوزن المذكور المختص قوله الا اذا اعل استثناء
مفرغ من قوله اي هي من ابنية الافعال قوله فانه ح
الخ تعليل للمفهوم من الاستثناء اي فلا يكون من
ابنية الافعال ح لانه يرجع الى زنة الاسماء
قوله او كان مضاعفا عطف على اعل قوله
كشد فانه يرجع الى زنة الاسماء كغل قوله لمشابهته
الخ اي لمشابهة الوزن المذكور الغالب في الفعل
غلبته معتبرة غير اتفاقية منبهة على دليل وهو
وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله تعليل
لمقدر اي بهذا الوزن يمنع الصرف لمشابهته
الفعل بهذه الزيادة وتحقق الفرعية او شرط
بهذا الشرط لحصول مشابهته ح قوله وان اعل
الى قوله زنة الاسماء ظاهره مما يستغنى عنه
بل يوهم خلاف المراد والذي يمكن ان يقال في
تقريره وتوضيحه هو ان المراد بزنة الاسماء التي هي ونسخ ح
في الاسماء اكثر منها في الافعال او مشتركة
بينهما على سواء لان الزنة موجودة فيها او تختص
بها على ان يكون الاضافة لمجرد النسبة دون
الاختصاص او ادنى الملابسة قوله بغيرهما
اي بغير المختص والذي في اوله زيادة وفي بعض النسخ الوزن ح
بغيرها اي بغير الاوزان المذكورة من المختص
والتي في اولها ياء او تاء او نون بحسب الامثلة

قيل في امراة لخ لا يخفى ان كون التنوين هو
عوضا عن الياء او حركته في قاض لما يتحقق
الا لو اعل بعد التسمية على المذهب الاول
وهو جعل التنوين في جوار عوضا ومنع صرفه
على الثاني وهو جعل التنوين في جوار للتمكين
وصرفه اما حذف التنوين فلانه تنوين التمكن
فوجب حذفه عند الامتناع واما اثبات الياء
فلان علة حذفه وجود التنوين فلما حذف للامتناع
اعيد لكون الممتنع مفتوحا في الجر يعني انه
ينظر الى صورة الفتح الخفيف مع قطع عن
كونه جارا نازلا منزلة الكسرة الثقيلة
النظر من المعربات صفة المركبات فيهما اي
هي في الف التانيث والالف والنون فان
صيغة المؤنث في نحو عطشان مخالفة
لصيغة المذكر فيه كما في حمراء كذلك بخلاف
قائم وقائمة وكون الى الذي تبين لخ من تنزيل
منزلة التشابه وذلك شائع في كلامهم
وهي اي المشابهة على الاصح وهو مذهب
البصريين وقال الكوفيون العلة هي الالف
والنون علمه اي على ذلك الاسم لانتفائهما
اي لانتفاء الانتفاء والوجود لوجودهما
اي الانتفاء والوجود فان سمي به اي بشيء منهما

او

من يقول ان الجنس موضوع للفرد المنتشر وفي
الواقع في سياق النفي او محتملا له اي
في النكرة المثبت وفي المعرف بلام الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي عند من يقول ان الجنس
موضوع للماهية من حيث هي هي وهو
كمساجد الخ اي لا ينصرف لكونه جمعا في الاصل
مراعاة لقاعدتهم اي قدر الجمع مراعاة الخ
فيرد عليه اي فيرد عليه الاشكال في نحو مصابيح
فانه جمع غير مفقود النظير في الاحاد لوجود
السراويل مفردا فيلزم انصرافه والجواب ما ذكر
بقوله الان يقال الخ اذ اصله جواري
الخ تعليل لكون التنوين عوضا عن اليا و
حاصله ان اصله في الرفع جواري مرفوعا
غير منون لمنع الصرف وفي الجر جواري ممنوعا
فتنزلت الفتحة الواقعة في موضع منزلة الجر
في الاستثقال فاسكنت اليا في الصورتين لحذف
الضمة والفتحة النازلة منزلة الجر استثقالا
وحذفت وعوض عنها التنوين ولهذا قال
الشارح لاستثقال الحركة عليها ليشمل الصورتين
فعلى هذا اي فعلى هذا الاختلاف في
كيفية الاعلال او على اختلاف المذهبين
في منع جوار وصرفه والاول اولى تامل

قوله لعدم تحقق فيه اشارة الى ان كون الوصفية
في الاصل لابد وان يكون متحققا بحيث وما به لما
موهو ما قوله بخلاف متعلق بقوله فينصرف حرج
او بقوله لعدم لزوم الخ خاليا اي ذلك الاسم
قوله لعدم اعتبار المعنى الخ يوهم ان للمعنى ثابت
ولكنه غير معتبر وليس كذلك لزواله بالتسمية فالاولى
ان يقول لزوال المعنى الخ قوله على قول الخ اي وجعل
منع صرفها بالوصفية الاصلية ووزن الفعل
وهو ابن الحاجب قوله او باللام عطف على ساد سا
قوله فيضم الى ذلك تعريف التوكيد تعريف التوكيد
اسيما مرتجلة معرفة للتاكيد بدليل عدم
التنكير في اجمعين ولو كان علما لنكر قوله اذ
بقية للعارف الخ تعليل لاشتراط العلمية قوله
لو نقل غير علم فيه اشارة الى ان المراد بكونها علما
في العجمية ان تنقل علما دون تحقق العلمية فيها
قوله وما قيل منقوض الخ اجيب بان نحو افلس
وان عدم نظيره في الاحاد صورة الا انه يماثل
الواحد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق
عليه انه عديم النظير في الاحاد من كل وجه و
قوله وكون الجنس حقيقة الخ حق العبارة ان
يقول اذ الجنس حقيقة لكل الافراد تامل.
لكل الافراد اي في المعرف بلام الاستغراق وعند
من يقول

المذكورات وهو تعريف سادس [illegible]
يسمى تعريف التواكيد وهو اسماء مرتجلة معرفة
للتاكيد بدليل عدم التنكير ولو كانت اعلاما
لنكرت قوله فانهم يعربونه الخ حاصله ان
التمثيل بباب قطام في تميم انما هو لمجرد العدل
التقديري في المعرب مع قطع النظر عن كونه
مؤثرا في منع الصرف اولا وعن كونه ضروريا
مطلقا اولا فانه غير منصرف للعلمية والتانيث
فلا ضرورة لتقدير العدل فيه الا فيما اخره را
العدل اى التقديري في مثل حضار وتحقيقي
في مثل نزال ولم يكتف بالمناسبة في الوزن لبلا [illegible]
بناء مثل ذهاب وسحاب قوله والباب واحد
اى باب حضار وقطام واحد وهو فعال
من اعلام الاعيان المؤنثة قوله وافعل من
لم يقل وافعل التفضيل لان تانيثه وصفيته تنو
يكون من معه للان وصفية غير افعل من ليست
اصلية قوله اى علمية الاسمية اى الجنسية او
العلمية للجنس والمراد بالغلبة ان يكون اللفظ
عاما في اصل الوضع في اشياء ثم يصير بكثرة
الاستعمال في احدها اشهر به بحيث للحاج
لذكر الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان
واقعا عليه قوله اذا سماه الخ تعليل لحرف

٧١ اعلام

قوله وان كان باللام الخ لم يبين حكمه
المضاف لما بيّنا من عدم امكان تقدير الا
ضافة في اخر قوله ولا يلزم تعريفه الخ جواب
عما اعترض عليه الفارسي من انه لا يجوز ان
يكون معدولا عما فيه اللام والا لكان معرفة
وليس كذلك لوقوعه صفة للنكرة وحاصله
منع لزوم التعريف على تقدير كونه معدولا
عن المعرفة وانما يلزم ان لو كان اللام مرادة
فيه وليس كذلك والا لكان مبنيا كامس
او معرفة كسحر وامتنع فيه الاعراب والتوصيف
قوله لما ان تعطيل اللام يلزم تعيينه دون منفيه
ومانا ئدة قوله وامتناع عطف على ان تعريف
امس الخ على ان مع خبره تامل ففيه دقة قوله
او عن آخر من عطف على عن الاخر ولا يلزم تعريفه
ح تضمنه من فيكون مبنيا لعدم ارادة من
لعدم بقاء التفضيل فيه حيث صار بمعنى
معنى
غيره قوله اذ ذاك اي الجمع بسكون العين
وقيل عن غيره اي غير فعلاء افعل الممتنع
وكصحراء الخ تمثيل لغيره فان صدقه اما بان
لا يكون له افعل اصلا كصحراء واما بان يكون
له افعل غير ممتنع جمعه بالواو والنون ومثاله
ظاهر قوله فيمتنع اي جمع قوله او غيرها اي غير
المذكورات

قوله هو اي كل منهما وضمير له عائد الى من
على ما اشتق به هو اي كل منهما متعلق بتقسيم
قوله والاصل هو ذلك اي في الحصر المذكور قوله تكرير
المراد اي تكرير الاسم الذي يراد تقسيم الاشياء
من القوة او غيره عليه اي على ذلك الاسم فالمجرور
عائد الى الالف واللام في المراد قوله في معناه اي في
معنى المراد تقسيم الاشياء عليه قوله في اصله
اي في اصل ثلث وهو ثلثة ثلثة فان وصفيته
عارضة بالتكرير وقبله لم يكن للوصفية للعدد
بخلاف ثلث فانه وجد وصفا بهذا اي
في ثلث ونحوه قوله لزوال الوصف اما زوال قوله العدل
الوصف فظاهر للمنافاة بين الوصف والعلم
واما زوال العدل فلانه اذا جعل علما فالتكرير
غير مراد فلا يكون من التلفظ بصيغة
واردة اخرى في شيء قوله اذا جمع اي اذا اريد
استعماله في مقام الجمع قوله نكرة اي بغير
اللام قوله غير مضاف يعني انه يكون آخر غير
مضاف تقديرا معلوم لان تقدير الاضافة
يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها كحينئذ وقبل وبانه تعم بعدي و
ليس في آخر شيء من ذلك حتى لا يكون معدولا
فتعين كونه معدولا اما عن اللام او عن افعل التي
المعرفة

لا ينصرف والدليل على ان الف ارطى ليس للتانيث
بل شبهها دخول علامة التانيث عليه في غير
حالة العلمية في قولهم ارطاة قوله اي دخول التنوين
له اشار بهذا التفسير الى ان المراد بصرف غير
المنصرف للضرورة او التناسب انما هو جريان
حكم الصرف عليه وهو تحقق الجر والتنوين لا الا
نصراف على التحقيق فاندفع ما توهم من مناقضة
نص ظاهر هذا الكلام ما عرف المصنف غير المنصرف
من قوله غير المنصرف ما فيه علتان الخ الصدق
الحد في مادة الضرورة والتناسب قوله وهذا
اي جواز الصرف قوله واجازه بعضهم نظرا الى
جواز ان يكون حذف الالف واثبات التنوين
لاجل القافية ففيه فائدة قوله اذ السلاسل
حاصله ان التناسب مقصود اهم عندهم
قوله فكانه تانيثان ثم زيد للزوم التانيث منزلة
تانيث اخر قوله هو اي الخروج التحقيقي قوله
لقياس اي دليل يستدل به اي بذلك القياس
عليه اي على التلفظ المذكور قوله بالنظر متعلق
بيستدل قوله الى ذات الاسم اي مدلوله لا بالنظر
الى انه وجد غير منصرف قوله اذ معناه اي معنى
كل منهما تعليل لقوله فانه للمراد له قوله في
تفهيم من كان القوم في جاء اي القوم ثلث

القصر بمعنى الحبس قوله لكون اخر الاول تعليل
للتعذر قوله لمناسبتها علة لوجوب كسرة
اخر الثاني قوله ومضادتها اي كسرة اخر الثاني
عطف على وجوب قوله والفتحة والضمة اللام
فيهما عوض عن المضاف اليه اي فتحة الاعراب
وضمته قوله اذ ثقل الضمة الخ تعليل للاستثقال
قوله دون الفتحة اي دون ثقل الفتحة قوله ايضا
تقديري اي في الاحوال الثلث بمعنى ان الحركات
مقدرة في محلها سواء الالف والواو والياء
قوله وحرف الاعراب على معنى ان الاعراب
واقع عليها قوله كذلك اي تقديري قوله وقد
مر اي من مذهب سيبويه انها حروف الحركات
التقديرية عليها قوله على الاصح فيه في الاسماء
الستة وما بعدها احتراز عما تقدم من
ان اعرابها تقديري في قوله من جهتي
افتقاره الخ اما الافتقار فمن حيث ان
الفعل لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون الا
اسما واما الاشتقاق فلانه مشتق من
المصدر الذي هو اسم على الاصح قوله بدليل قوله
ذا حال الاسناد الحال على كون عرفان معرفة لان
شرط ذي الحال المقدم ان يكون معرفة او قريبا
منها قوله كان علما طبعا فيه اذ لو لم يكن علما

المثنى فلا مرجح قوله يكتسي التثنية اي اللفظية واما
المعنوية فهي حصلة له وضعا قوله وقد يا خذ الخ
اعتراض للاستدلال على صحة اكتساب المضاف
التثنية من المضاف اليه بالقياس يرد عليه ما
ما قيل انه لا مقايسة في اللغة قوله من المواضع
اي من المعاني قوله ومنه اي ومن اخذ المضاف حكم
المضاف اليه قوله وعند اضافة الخ متصل بقوله
ومن حيث انه لا يقع الخ قوله للتثنية اللفظية
المكتسبة من المضاف اليه المثنى قوله ومنه لم
يعطف اي ولاجل كون الاتصال شديد
عليه اي على المضمر المجرور قوله والمعنوية عطف
على اللفظية قوله وان يرجع عطف على مقدر
اي لا بد ان لا يرجع الضمير الى غيره وان يرجع الى
مثنى قوله فيعرب اعرابه فرع عن الاكتساب و
والتاكيد المذكورين جميعا قوله بخلاف متعلق
بيتاكد او فيعرب قوله فانه يكون الفاء
او التعليل قوله مطلقا اي سواء كان مضافا الى
المضمر او المظهر قوله او جمعا مكسرا يرد عليه
نحو مسلماتي ويمكن ان يقال او للمنع الجمع دون
الخلو فلو قال او جمعا غير المذكر السالم كان
لكان اولى قوله من المقصور بيان لما في قول المص
فيما تعذر سمي مقصورا لحبسه عن الحركة من

الفص

والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذه ولم
نحو يدو دم بالحروف لعدم ما يصلح للاعراب
في اخرها في حالتي الاضافة والافراد حيث لا
يعود حرف فيها في الاضافة سماعا وكذا في العلة
سائر الاسماء المحذوفة اللامي قوله الا انهما اي
المثنى والجمع قوله جعل الحروف التي الخ ليطابق
المعرب ما عرابه قوله واجري اي اعراب المثنى
والجمع قوله على القياس الخ لكون الواو والياء قياسا
في الرفع والجر لما انهما متولدان من الضمة
والكسرة وهما قياس في الاعراب قوله في كون
الالف الخ ذلك لان القياس في الالف كونها
علامة للنصب لتولدها من الفتحة القياس سنة
فيه قوله وذلك اي العدول عن القياس قوله لانه
اي لان الشيء قوله فيمكن اثباتها في الحكي لاحتمال
اسكان النون في الوقف قوله اذ لكان لارتفع
الالتباس حالة الاضافة قوله لكونهما اي باب
الفضلات ذلك لان المنصوب والمجرور كليهما
مفعول وهو فضلة قوله لما حمل الجر الخ حمل الخ
فيما مصدرية قوله للفرق بينهما اي حالة
الاضافة وكون المثنى سابقا اي باعتبار
الافراد والافلس الجمع فرعا على المثنى بل
على المفرد يرد عليه ان ثقل الجمع يعارض بسبق

عليه قوله بالحرف الاصلي هو الواو والالف في ابيهم
والياء في الجر ينقلبان منها بنقل حركتها الى ما
قبلها بعد سلب حركته ثم قلبها بجنس حركته
قوله وذلك اي الحروف بدله قوله على الصحيح اي خلافا
لما يأتي من مذهب سيبويه وغيره قوله على وتيرة
واحدة اي يكون مكسوة في اللفظ وسعرية بالحركة
التقديرية قوله مطلقا اي حالتي الاضافة والافراد
قوله وعند سيبويه الخ فيه ان كون الاعراب بكل منهما
يستغني عن الاخر قوله على ما قبلها اي على ما قبل
تلك الحروف وفيه ان الاعراب يكون في الاخر قوله
وعند المازني الخ الحاصل انه لا يقول بعود حرف
العلة عند اضافة هذه الاسماء بخلاف سيبويه
والاخفش قوله وعند الفراء والكسائي الخ فيه
ان الاعراب بكل منهما يستغني عن الاخر
وايضا يلزم منه جريان الاعراب في الوسط
والعلل ان في اعراب هذه الاسماء وجوها منها
اعرابها بالحروف الثلث اذا كان في اخرها حرف
علة يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة
الى غير ياء المتكلم اذ المسموع فيها عود حرف العلة
المحذوفة وفي اعلال مفرداتها عند الاضافة للمذكورة
ولم يعرب بها حال التصغير مع عودها ايضا
لانها في حكم الحرف الصحيح كما في دلو وظبي

والحرف

فان فيه تغير البناء الواحد فاجاب بقوله
وتسميته الخ ويجوز ان يقدر السؤال هكذا ان
للمثنى اضاف الى المونث ونحو حامات الجمع ح
ليس جمع مؤنث وقيد بالسالم ونحو ثمرات ليس
سالما فعلى هذا الاحتياج الى تقدير المضاف او
المعطوف في كلام المحشي قوله ووجهه اى وجه كونه
مع الفاء وسببه قوله لئلا يلزمهم للفرع مزية بان
قلت المزية حاصلة لان اعرابه بالحركة وهو
اصلي اجيب بان المزية بكون اعرابه بالحركة
متحملة ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب فى
اخره بان تلك الحروف صار اصلا مهدا معتبرا الاعراب ح
حتى صار الاعراب بالحركة كانه فرع او حذف
المضاف اى لئلا يلزم زيادة مزية قوله بالكسر
والتنوين اى اعتبار الحالة الاصلية فيهما
ولان تنوينه للمقابلة دون التمكن والممنوع
هذا قوله ومنهم من يسقط التنوين فهو يراعى
الحالة العارضة فيه وفيه ان الحالة العارضة
انما تمنع تنوين التمكن دون المقابلة واما في
اتباع النصب للجر فهو يراعى الحالة الاصلية
قوله ومنهم من منع الكسر الخ فهو ينظر الى الحالة
العارضة قوله اى كواحد زيد الخ تفسير لكان طاقة
علما قوله وتبيين اى سبب امتناع دخول الكسر

اسم من المضاف متناول له ولغيره من المركبات
كالمزجي والتضمني والصوتي تأمل قوله والجملة لي
فقط فعلى هذا نحو معدي كرب وغلام زيد
مفرد قوله فيتناول اي المفرد بالمعنى المراد هنا
قوله بناء واحد اي صيغة واحدة الدالة عليه
فالاضافة للاختصاص او ادنى الملابسة قوله
فيمن يمنعه متعلق بجوار فقط قوله فيدخل الفاء
للتفريع قوله اذ اقسام الاسماء تعليل لقوله
فيدخل اي انما يدخلهما دون غيرهما اذ اقسام
الخ قوله الواقعة صفة اقسام قوله باعتبار صلة
الواقعة من الحركات بيان العلامات
قوله او بعضها اي بعض الثلثة قوله ستة خبر اقسام
قوله اما بالضمة الخ بدل من ستة قوله وان يكون
عطف على نحو الحركات قوله جرا منونا مفعول له
لقوله بالحركات وبثلثها غير منون استيناف
وانما اعطى ما هو الاصل اياهما دون غيرهما
لتقدمه المفرد وكون جمع المكسر في حكمه قوله
سواء كان المؤنث يلزمه تقدير المضاف في كلام
المصنف اي صيغة جمع المؤنث او المعطوف اي فيما
على صيغته قوله وتسميته الخ جواب سؤال
مقدر تقديره ان المصنف قال الجمع المؤنث السالم
فيد الجمع بالسالم ونحو ثمرات ليس من السالم

في انه

منها علامة نوع من المعاني فعلى كى نتة للدلو لات
انواعا كى نت الدال عليها ام نواعا بهذا الاعتبار
والا فكل واحد من الرفع واخويه مقول على
كثيرين مختلفين بالحقائق الان يراد با
بالنوع الاضافي فيستقيم قوله وتسمى الفا علية
قوله والنصب عطف على الرفع في قوله لجعل
الرفع وكذلك قوله والجر قوله هو الاخف اى من
اخويه الرفع والجر قوله ليعادل تعليل لقوله
لجعل باعتبار تعلقه بالرفع والنصب جميعا
قوله وتسمى علامة اى وتسمى الاضافة علامة لكونها
علامة لنسبة المضاف الى المضاف اليه وفي بعض
النسخ علاقة بالقاف وهي ما يرتبط به الشيء
بشيء اخر وهي بفتح العين تستعمل في الاعيان
وبكسرها في المعاني قوله فالفاعلية زيد اى يقتضي
كون الفاعلية سببا قريبا للاعراب لخصوص
في التركيب والعامل سببا بعيدا له قوله
على ما يقابل المضاف اى فقط فعلى هذا نحو
معدى كرب مفرد لانه ليس بمضاف قوله والمركب
مع غيره فلا يكون معدى كرب كرب وغلام زيد
ح مفردا والضمير المجرور في غيره عائد الى اللام
الموصول في المركب وفي بعض النسخ والمركب
غيره بدون مع وله وجه لان المركب غير المضاف

ان المراد بالرفع والنصب والجر الحركات او الحروف
لان بها اختلاف آخر المعرب لكن ينافيه قوله
فكل منها اما حركة الخ ويمكن ان يقال الاعراب
هو الامر المعنوي من الرفع واخويه وهو سبب
بعيد لاختلاف آخر المعرب من حيث انه
مقتضي للحركات او خلفها التي هي اسباب
قريبة له اوالبا، في قوله حركة زائدة ق ما من سائه
اي ما اختلف آخره ق لمناسبة تعليله
لمقدر اي جعل الاعراب في الاصطلاح ما هو
بيانه لمناسبة الخ ووجه المناسبة هو ان المعنى
المصطلح مبين للمراد من كلام المتكلم ومزيل للغشاوة
الناشي من التباسه بغيره لولا الاعراب وسبب
من التكلم بالعربية ق هذا بيان الخ فيه
اشعار بان قول الملحي ليدل متعلق بوضع
المقدر او بقوله اختلف وح يكون دلالة
الاعراب على المعاني المعتورة بالواسطة
كما اشير اليه اي هذا بيان لغرض وضع الاعراب
كما اشير اي كما ان فيه اشارة الى رعايته معناه
او وضع الاعراب مبينا ومزيلا كما اشير
الخ وعلى هذا فحاصله الاشارة الى بيان
المناسبة بين المعنيين ق انقسام الجنس
الى انواعه اقول نوعيتها باعتبار ان كل واحد

منها

اليه بقوله اذ الاسم قد يكون الخ تلخيصه ان
الاسم وكل من المعرب والمبنى شيئان يوجد
بدون الآخر ويجتمعان فبينهما عموم و
خصوص من وجه نتيجه ان الاسم وكلا من
المعرب والمبنى بينهما عموم وخصوص من وجه
اى من الاسم اشار بهذا التفسير الى
دفع ما يكاد يورد على التعريف المذكور للمعرب
من انه ينتقض بمبنى الاصل فانه يصدق عليه
مع انه ليس بمعرب اى الذى ركب
مع غيره اشار به الى ان المراد بالمركب ليس
المعنى المصطلح بل اللغوى يرد عليه المضاف
فانه يصدق عليه التعريف مع انه قبل
تركيبه مع شئ آخر غير المضاف اليه مبنى غير
معرب ولو اريد بالتركيب الاسنادى يرد
المضاف اليه فانه معرب بدونه او مع عامله
تخرج المبتداء والخبر والفضلات
كحروف التهجى اى كاسماء حروف التهجى على حذف
المضاف والا فهى غير داخلة على ما يبين
المراد من المعرب بقوله اى من الاسماء
قبل تركيبها لعدم الكل مطلقا اى
قبل التركيب وبعده فيكون موصولة به
اى بما بعده وذلك الشئ الخ الظاهر

حد هذا اى كل واحد منهما

وتجتمعان وكل شيئين لو جد احدهما بدون الاخر

ان قرئ بسكون قرئ بكسر الضاد على الفعل
المجهول والعطف ان قرئ بالسكون على
المصدر فبنصب ح معطوفا على اسم ان
والظاهر ان المراد لح ذلك لان الاضافة
نسبتها الى المضاف والمضاف اليه على السواء
فحملها على احد المنتسبين دون الآخر ترجيح
بلا مرجح قوله كزيد اشارة الى مادة اجتماع
الاسم والمعرب قوله هو لاء بيان لمادة
وجود الاسم بدون المعرب ولمادة اجتماع
الاسم والمبني قوله ومهوا اى هو لاء مبني
صرح به لان التمثيل لهؤلاء بالذات انما هو
لمادة وجود الاسم بدون المعرب دون مادة
وجود الاسم والمبني فاشار اليه ايضا بقوله
وهو مبني ويجوز ان يرجع ضميرهو الى غير
المعرب من الاسم المدلول عليه بقوله وقد
لا يكون ويكون اشارة من الشارح الى
انه لا واسطة بين المعرب والمبني ردا على
من قال ان المضاف الى ياء المتكلم ليس بمعرب
ولا مبني فلا ينحصر الاسم في القسمين المذكورين
قوله والمعرب قد يكون اسما كما ذكر اى كزيد
مما استغنى عنه بما قبله وكان يكفيه ان يقول
والمعرب قد يكون فعلا نا مل قوله وكل
شيئين لخ كبرى القياس وصغراه اما اشار

اليه

منتق كا ب ر ا ح

الاسناد اليه قوله ما المدلول له الضمير المستتر
فيه عائد الى ما والمجرور الى الاسم قوله ليخرج
عنه اى عن الاسناد قوله ما اسند اليه ما اما
مصدرية او موصولة او موصوفة عائدها المستتر
في اسند والمجرور في اليه عائد الى الاسم وعلى الا
خيرين لا بد من تقدير مضاف اى ليخرج عنه
اسناد ما اسند اليه قوله فانه عام عموما باعتبار
الطبيعة النوعية لا الصنفية المستفادة
من اليه المخصصة بحمله قوله الى نفسه متعلق
بالاسناد في قوله والمراد اسناد الخ قوله او نظيره
مما يستغنى عنه مع ما فيه من التكلف البعيد
لان خاصة الشيء على ما فسرت لا يلزم شموله
لجميع افراده اعلم ان في كون الوقت مرادفا
لاذا واذ نظرا اذ هما للاستقبال والمضي
والوقت اعم قوله كاذ واذا فيه انهما ليسا
لازمتي الظرفية بل قد يكونان مخبرا بهما و
مفعولا بهما وبدلين كما يصرح به
الشارح في بحث الظروف المبنية قوله فان
معنى اذا الخ الفا للتفريع للتفسير قوله
تقول اتيك الخ استدلال لكون معنى اذا
الوقت قوله وضع الفعل على التنكير
اى فلا يكون مسندا اليه الواو فيه للحال

بدليل صحة الخ اى لكون اللام في الآية للاستغراق
ثابت بدليل الخ قوله عينيا اى خارجيا والمعرف
للمعهود الخارجي هو المشار بها الى المتقدم ذكره
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل والى الحاضر
نحو يا ايها الرجل او الى المتعين بمفهوم الاسم
نحو خرج الامير قوله لتعين المحكوم عليه اى
ما يصح ان يكون محكوما عليه قوله والاصل
هو اللفظي ذلك لان الرفع الاصل للفاعل
وهو بعامل لفظي قوله وهو بعامل معنوي
اى الرفع الذي هو فرع حاصل بعامل معنوي
قوله الا نوعا واحدا اى الا بعامل لفظي قوله على
امكنية الاسم المراد من امكنيته ان يكون
قائما بلا الحركات الثلث مع التنوين قوله
لاستغناء الفعل الخ حاصله ان تنوين التنكير
انما يدخل الكلمة فرقا بين المعرفة والنكرة نحو
صه وصهٍ ولما لم يقع الفعل معرفة لم يحتج الى
دخوله قوله الاختصاص الاضافة الخ
اى خصصت هذه التنوين بالاسم للاختصاص
الخ واعلم انه لم يذكر الشارح التنوين التي
عوضت عن حرف العلة في نحو جوار مع انها
مختصة بالاسماء ايضا قوله والمراد الخ

الاسناد

الزمان به عارض اي باعتبار المعتبر قوله
باعتبار تجردها الخ يشير به الى انها لو اعتبرت
على اصل وضعها فلا يرد النقض بها قوله وكذا
نعت اي وكذا لا يرد على طرده نعت الخ
لا يقال الانشاءات تدل على الزمان الحال
بقرينة الانشاء فان الانشاء عبارة عن
ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود لانا
نقول الانشاء لا يدل على الزمان وضعا
والا لكان هل زيد قائم دالا على الزمان والمراد
منها الوضعية قوله اي ما كان مطردا اي ما كان
يلزم من وجوده وجود ذلك الشيء المخصوص
قوله سواء كان منعكسا او غيره اي سواء كان
بحيث يلزمه من وجود ذلك الشيء وجوده
او لا قوله وذكر جمع منصوب عطف على افراد ها
قوله اذ يستعمل كل الخ تعليل للتوهم المذكور
دون نفيه قوله واما اذا دخلت على صفة
كالضارب والحسن الخ لفظة والحسن سهو
ومع ذلك فليس على اطلاقه اذ اللام في الصفة
انما يكون اسم موصول اذا كانت دالة على الحدوث
واما اذا كانت دالة على الثبوت كالمومن والحا نك
فلا وهذه اي التي تدخل على الصفة قوله
وتلك اي التي تدخل على اسم غير صفة قوله

فيه نعمائه الى المقدمة والتذكير باعتبار الخبر
المراد اذ الكلام تعليل لقوله ممنوع المقدمة قوله
كالحروف اى كما فى الحروف خبر مبتداء محذوف
اى الحصول فيه بالقياس الى شى اخر مثل الحاصل
الحصول فى الحروف فانها تدل على معان حصول
تلك المعانى لها ليس الا بالقياس الى غيرها
كالنفى المستفاد من ما النافية مثلا فانها
دالة عليه بالقياس الى قيام زيد فى قولنا
ما زيد قائما قوله من حيث استغنائه تميز
من النسبة فى الاضافة فى سموه او متعلق به
ومن سببية اى بسبب استغنائه قوله ومنه
سمى اسما اى ولاجل سموه وعلوه سمى اسما قوله
اذ هو اى الاسم تعليل لقوله ومنه سمى قوله
سميت الخ اذ لو كان من الوسم كما ذهب اليه
الكوفيون لقيل وسمت ووسيم واو سام فلما
لم يقل كذلك علم انه مشتق من السمو كما ذهب
اليه البصريون واصله عندهم سمو فحذف الواو
ونقل سكون الميم الى السين فجئ بالهمزة فوزنه
افع قوله باعتبار اقترانه الزمانى مثلا اذ ما كان
بمعنى الماضى ايضا كذلك وهو حال من نعت
الفاعل والمفعول او متعلق بقوله فلا يرد
واما اذا لم يعتبر اقترانه به بان يراد به الثبوت
والدوام كما انك مثلا فلا ورود له قوله اذا اقتران

الزمان

لا يقال لا يصح التمثيل بالامثلة المذكورة اذ كل
منها لا يخلو عن ثلثة اسماء لانا نقول مراد
المحشي بالاسمين اسمان فصاعدا دون الحرف
قوله وقام في زيد قام فيه انه ليس بكلام و الجواب
انه مثل للمركب من فعل واسم بدون ملاحظة
كونه كلاما ولا قوله نعم الرجل زيد التمثيل
به انما هو على مذهب من يجعل المخصوص هنا ح
خبر مبتداء محذوف او في نعم الرجل بدون
المخصوص للمركب من فعل واسم وان لم يكن
كلاما قوله وما قيل مبتداء خبره قوله ممنوع
المقدمة قوله فيكون تقديره الخ فرع عن قوله
اما لان يعود اليها وهو قياس اقتراني على
صورة الشكل الاول وقوله فكانه قيل بحجة
اشارة الى نتيجته قوله ولا فائده فيه جملة حالية
واما لانتفاء الفائدة لكونه غير مانع حول
غير المعرف قوله وهو ايضا كذلك اي لا فا ئدة
فيه وذلك لانه محال والمحال لا فائدة فيه
قوله ممنوع المقدمة يجوز في المقدمة الجر
على الاضافة فيكون في ممنوع ضمير المبتداء
والرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول وعلى تقدير الرفع يكون العائد
محذوفا واللام فيها عوضا عنه قوله فهو له

الصدق مخالفة في المفهوم قوله بما يتميز متعلق
بقوله لانقسام بحذف المضاف والباء للاستعانة
اى بواسطة ذكر ما يتميز به الخ او حال من الكلمة او من
اقسامها اى متلبسة بما تتميز به كل قسم الخ
قوله اذ الكلام الخ تعليل لقدر اى الجأنا المراد
من الكلام او احتجنا الى بيان المراد من
الكلام اذ الكلام الخ قوله اذ ما اتى تعليل و
لمحذوف اى ما يحتمل كليهما اذ ما اتى الخ قوله
والمراد من تضمن الخ فيكون من اطلاق الملزوم
وارادة اللازم قوله او شمولهما من اضافة المصدر
الى المفعول قوله شمول الافراد مفعول مطلق
لشمولهما يعني ان المراد من تضمن الكلمتين
تضمن كل واحدة منها على الانفراد دون تضمنهما
معا قوله من التقييدي اى من المركب التقييدي
على حذف الموصوف قوله والمضاف اى مع المضاف
اليه يخرج غير الجملة الاولى ان يقول
غير الكلام او غير الجملة التامة لكون الجملة
اعم من وخروج ما يغاير العام لا يستلزم
خروج ما يغاير الخاص قوله يصح السكوت
عليها اى سكوت المتكلم لا سكوت المخاطب
لانه سامع والسكوت قطع التكلم او عدمه
عمن تصدده قوله زيد قائم وزيد قام الخ

لا يقال

بابيه [margin]

الكلام صح [margin]

الى جزئياته قوله خلاف متعلق بقوله فيصح
قوله من غير ذكر اى من غير شرط ذكر على حذف
المضاف قوله وضعا ظرف للاضافة المقدر قوله
في الاستعمال متعلق بذكر قوله كذلك اى في نفسها
قوله وضعا صفة مصدر محذوف اى اقترانا
وضعيا قيد بذلك ليدخل مثل نعم وبئس وعسى
نعت الفاعل والمفعول قوله منفصلة حقيقية
الظاهر ان مجموع قوله لانها اما ان تدل على الخ
انما هو مانعة خلو كيف والحقيقية لا تخلو
عن صادقين على ان الغرض حصر الكلمة في الاقسام
المذكورة فكيف يمنع الجمع بينها وقد وجب
صدق المورد على جميع الاقسام معا واما
مجرد قوله اما ان تدل الخ فليس بقضية اصلا
فضلا ان تكون حقيقية قوله وكذا قوله
والاول الخ اى كذا منفصلة حقيقية وفيه
ما قدمنا واعلم ان وجه الحصر هو ان هذه
القسمة دايرة بين النفي والايجاب فيوجب
الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما
اذ لا يبقى للزائد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع
النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما
قوله الى اقسامها الصحيحة هي المتباينة في
الصدق وغير الصحيحة ما لم يتباين بحسب

[illegible]

لدخول مثل عبد الله بدون التقييد بهذا القيد منه

لايضاح للمعنى يعني ليس للاحتراز قوله

هو الرمي واسم السبب هو اللفظ قوله وكون
حق اللفظة الخ فيه اشعار بان اللفظة قد
يقع على اكثر من حرف مجازا قوله وهو مجرد
الخ ليس دليلا ثانيا على الابتدار المذكور كما توهم
لما يأباه عبارة الشارح قوله عند اطلاق الاول ل
المراد به الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف
ليس بصحيح فلا تخرج قوله ولا يحترز به تفريع
على كون اللفظ جنسا قوله فيحترز بكل الخ
تفريع الضمير المنصوب في يتناوله عائد
الى ما والمجرور في من غيره الى كل ومن غيره
بيان لما قوله فيحترز باللفظ الخ فيه ان
الاحتراز انما يكون بعد الدخول ووضع
بعد اجرائه على لفظ وصفا له لا يتناول
الاشارة واخواتها حتى يحترز باللفظ
عنها والجواب ان وضع من حيث هو
متناول للاشارة واخواتها فالاحتراز
من هذه الحيثية تامل قوله عن المهملات
ان اراد بالمهمل ما لا يدل على معنى اصلا فهو
ليس بموجود فلا احتراز عنه وان اريد
به ما لا يدل عليه وضعا يكون قوله
وعما دل بالطبع الخ زائدا ويمكن ان يقال ل
ان المراد الثاني فقوله وعما دل بالطبع الخ

قوله اي التي في اصطلاح النحاة وهذا التفسير
يشعر بان اللام في الكلمة للعهد عينا في قوله
واللام فيها لتعيين الماهية الا ان يقال انه
بيان لمدلول لفظ الكلمة دون مدلول اللام
فيكون بيانا للماهية المعينة باللام تامل
قوله واللام فيها لتعيين الماهية اي في نفس
المخاطب يعني ليس للاستغراق لما ان مقام
التعريف يابا ولان التعريف انما يكون للماهية
دون الافراد ولا للعهد الذهني لا بجا به جهالة
المعهود ولا للعهد الخارجي وذلك ظاهر قوله
والفعل وحده ذلك في اصطلاح اهل المنطق
فانهم لا يطلقون الكلمة على الاسم والحرف بل
خصوها بالفعل قوله كما ياتي بيانه الكاف
اسم بمعنى المثل وقع صفة لمفعول مطلق
محذوف اي كونا مثل الكون الذي او مثل
كون ياتي بيانه على موصولية ما او موصوفيته
والضمير المجرور يعود الى ما بمعنى الكون الكون
الدال عليه يكون او حرف والجملة وقعت صفة
كذلك قوله على المخارج اراد جنس المخارج
فان الجمع قد يطلق ويراد به الجنس
لحصوله اي الصوت المذكور قوله تسمية له
اي للصوت المذكور قوله باسم سببه السبب

هو

دولة من اظل بظل العدل على الانام وافاض
عليهم سجال الافضال على تتابع الايام
ورفع منار الشريعة والاسلام وخفق
اهل الكفر بدرافته وعمر الدنيا بنهاية معدلته السلم
واجتاح اهل الجور بسطوته الامير ابن
الامير ابن الامير داود بن الملك محمد بن القا بسم
خليفة الملك الكبير خلد الله سرادق
عظمته وادام صبوب الدعيم من سجال
اقباله على خليقته وبقى سعادة الزمان
ببقاء مهجته ولا زال شموس سلطنته لما لعة
وانما ر دولته دائرة ونجوم عدله بين الخلق
سائرة فوجهت لتلقاء مدين دولته مطية
الآمال متخذا هذا الكتاب وسيلة لا
لا زالت ملتثما لشفاه الاقبال وهو وسيلة
لحصول الاماني في الاستنزال ومنبع العيون
الاحسان والافضال وحديقة كلا ن
الخير والكمال بحق محمد افضل البشر و
صحبه وآله اللهم كما انعمت به بفضلك
على الخلائق فابده ما طرق على الافلاك
طوارق واجر ما يجري من بوادر البوائق
هذا دعاء اذا وقع في محل الاجابة فجديد
نعمة على الناس وع خلاعة اي خلاعة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله مزين السماء بالكواكب في اطراف
الظلام باسط الارضين السبع مقر الانام
جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام و
الصلوة على رسوله محمد اشرف المخلوقين
وعلى اله وصحبه هداة المسلمين الذين هم
نجوم اهتداء المهتدين وبعد فلما كان
علم النحو اشرف العلوم العربية واعلى العلوم
اصلا للنقلية واوليها بان يتوقف
عليه العلوم الدينية وقد كان شرح الكتاب
الكافية الخبيصي اكثر استعمالا مما سواه
واهم للطالبين لصعوبة فهم فحواه واحب
اليهم بحسن ما حواه وكان بكرا بعد لم
تفتض وسبيكة لم تنضض وخبية لم تركض
اردت ان اكتب عليه حواشي تفتض
بكارته وكلمات تذلل عبارته وتزيد
رغبة الطالبين صدارته فلما كشفت
عن معدن فوائده اللثام ووفقت
لاتمام المراد ورفعت عن خيام الاختتام
عاد عود الاسلام الى اثماره بعد انصرامه
ووصل حبله بعد انقطاعه واشتداده
حوض الفضل بعد النضوب من مائه

